العمران المصري : الاتزان بين الإنسان والمكان

إذا مـــا اعتـــبرنا أن العمـــران هو عمارة الأرض وأنه محصلة تفاعل الإنسان مع المكان، فإنه يمكن القول أن العمـــران الفيضـــي فـــي الـــوادي والدلتا والذي بدأ منذ الاستقرار البشري الأول على ضفاف النيل قد بلـــغ نهاياتـــه فـــي العصـــر الحديـــث وعلى وجه الدقة في نهاية الألفية الثانية للميلاد. لقد كان عدد سكان مصـــر فـــي بدايـــة القرن التاسع عشر حوالي ثلاثة ملايين نسمة يعيشون على مساحة تزيد على المليون فـــدان مـــن الأراضـــي الزراعية . وكانت هذه النسبة بين عدد السكان ومساحة مجالهم الحيوي ثابتة تقريبا خـــلال تـــاريخ مصر الطويل . وخلال المائة والخمسين سنة التالية أي حتى منتصف القرن العشرين زاد عـــدد الـــسكان إلى ٢٠ مليون نسمة وزادت مساحة الأرض المنزرعة إلى ٦ مليون فدان أي أن الزيادة الســـكانية خـــلال هـــذه الفترة صاحبتها زيادة مكانية بنفس النسبة تقريبا. وبتعبير آخر فإن الزيادة السكانية واكبها بنفس المعدل اتساع مكاني وسار الاثنان معا في تناسق وتوافق.

ولكن الأمر اختلف تماما بعد منتصف القرن العشرين وحتى ألان أي خلال الخمسة عقود الأخيرة . فقد زاد عدد سكان مصر من ٢٠ مليون نسمة إلى حوالي ٧٣ مليون نسمة في الوقت الحالي . ومن المنتظر ان يبلغ تعداد مصر عام ٢٠٢٠ حوالي ٩٣ مليون نسمة أي بزيادة قدرها ٢٠ مليون عما هو عليه الآن . ولم يواكب هذه الزيادة المضاعفة في هذه الفترة القصيرة زيادة مكانية مناسبة بل واكبها تآكل مكاني شديد الخطورة . فقد فقدت مصر خلال هذه الحقبة ١,٥ مليون فدان أي حوالي ٣٦٪ من الأراضي الخصبة نتيجة للامتدادات البنائية المستمرة للمدن والقرى على الأراضي الزراعية المحيطة بها. وتفقد مصر بسبب هذه الامتدادات حوالي ٦٠ ألف فدان سنويا . ولو استمر تآكل الأراضي الزراعية بنفس المعدل فسوف تختفي مصر تماماً – كما عرفها العالم خلال تاريخها الطويل – من الوجود والى الأبد في فترة قدرت بين عام ٢٠٧٠ وعام ٢١٠٠ .

ويمثل منتصف القرن العشرين النقطة الحرجة التي بلغ عندها الاتزان بين الإنسان والمكان منتهاه والتي بعدها بدأ المكان يضيق تدريجيا بساكنيه إلى حد الاختناق . ومع الانفجار السكاني على حيز يتآكل ذو قاعدة تنموية أحادية بدأت مصر ولأول مرة في تاريخها ان تفقد الاتزان بين الإنسان والمكان بدرجة خطيرة وأصبح هذا الخلل المكاني السكاني يهدد وجود مصر ذاته. وليس أمام المصريين الآن –اذا ما أرادوا استمرار حضارتهم– إلا الخروج إلى آفاق جديدة رحبة خارج واديهم . ان التحدي الذي سوف يواجه المصريين في ترويض الصحراء شديد الشبه بالتحدي الذي واجه أسلافهم الأولون عندما استقروا على ضفاف نهر النيل وأقاموا حضارتهم الأول الخالدة على ضفافه . وسوف تقام حضارتهم

الثانية نتيجة هذا التحدي اذا ما اعتبرنا أن ما ذهب إليه المؤرخ ارنولد توينبي صحيحا وهو أن الحضارة هي وليدة التحدي الذي يواجه الإنسان .

إن الحيز الجديد له سمات تختلف كثيرا عن سمات الحيز الأول . أولها أنه ليس حيز شريطي ذو بعد واحد بل حيز رحب يمتد في الاتجاهات الأربع. وثانيها أنه حيز بالغ التنوع في مناخه وبيئته وطبيعته الإيكولوجية. فمنه الساحلي، ومنه الصحراوي، ومنه المنخفض السهلي، ومنه أيضا المرتفع الجبلي . كما أنه بالغ التنوع أيضا في إمكاناته الظاهرة منها والباطنة؛ مما سيؤدي بالضرورة إلى التعدد في أنماط التنمية ومجالاتها.

لقد أصبح العلم والمعرفة والتقنية الحديثة متاحة للإنسان في تعامله مع الأرض والبيئة وفي صياغته لحياته مما يجعله أكثر قدرة على مواجهة تحديات شديدة الصعوبة ما كان ليستطيع مواجهتها من قبل، مثل ندرة المياه وندرة الموارد وندرة الطاقة وتطرف المناخ.

***

لتحديد مجالات التنمية في الحيز المكاني الجديد يلزم معرفة ودراسة الموارد السطحية والجوفية الكامنة فيه من حيث المواد الأولية والمعادن والمياه والطاقة بمصادرها المختلفة. ولا تقف الدراسة عند تحديد أنواع الخامات وكمياتها بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة . كما يلزم استعراض الطبيعة الإيكولوجية من مناخ وبيئة وطبغرافيا لمعرفة ملائمة هذه الطبيعة للأنشطة التنموية والمعيشية. وتشتمل الدراسة البيئية على إمكانية استخدام العناصر الطبيعية من رياح وأشعة شمس في توليد الطاقة والاستفادة من الأمطار والآبار في الزراعة والرعي.

وتمثل هذه الدراسات البنية التحتية للتنمية والتي على أساسها ستتحدد النوعيات والتقنيات الملائمة لمجالات التنمية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها وكذلك مناطق توطينها .

وتتبع هذه الدراسة تحديد النمط المعماري والتخطيطي الأمثل للمستقرات البشرية في محاور التنمية الجديدة وتدرجها الحجمي والعددي وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها. ويحدد النمط العمراني نمط النشاط المعيشي بجانبيه الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن تأثير العناصر البيئية والمناخية على التخطيط الحضري ونظم الإنشاء والتصميم المعماري.

بنظرة عامة على الحيز المكاني المصري يتضح أنه في مجمله يأخذ الشكل الشبكي بخطوط رأسية وأخرى عرضية . فالخطوط الرأسية تمثل محاور تنمية تمتد طوليا من الشمال إلى الجنوب في نفس اتجاه المحور التنموي المأهول الحالي. والخطوط العرضية التي تمتد من الشرق إلى الغرب تمثل شرايين المواصلات الرئيسية التي يمكنها نقل الطاقة والمرافق والسكان والخامات والمنتجات بين

محاور التنمية الطولية المتوازية أي أنها محاور الانتشار العمراني. أي أن شبكة محاور التنمية الرأسية وشبكة الانتشار العمراني العرضية أشبه ما تكون بخطوط الطول والعرض على المسطح الجغرافي .

وفيما بيان بمحاور التنمية الطولية Longitudinal Corridors Of Development

١ – محـــور يمـــتد بمحـــاذاه مجرى النيل في الأراضي الصحراوية المشرفة على الوادي الأخضر على حافـــة الهضـــبة الشـــرقية وعند بدايات الأودية الجافة التي تخترق هذه الهضبة متجهة شرقا نحو البحر الأحمر، وهو محور تنمية زراعية.

٢ – محـــور الســـاحل الشـــرقي بطول شواطئ البحر الأحمر وخليج السويس، وهو محور تنمية سياحية في المقام الأول.

٣ – محـــور وســـطي يقـــع بالهضبة الشرقية بين البحر الأحمر والوادي، ويختص أساسا بتنمية الخامات التعدينية المتوفرة بهذه المنطقة .

٤ – مـــنطقة شـــبه جزيـــرة سيناء بسواحلها على خليج السويس وخليج العقبة والبحر المتوسط وهضبتها الوســـطى وكذلـــك مـــنطقة قـــناة الســـويس، وهذا المحور يحتوي على إمكانيات كبيرة في التنمية الزراعية والتعدينية والصناعية والسياحية .

٥ – محـــور طولـــي يشـــتمل على منخفضات الصحراء الغربية بالوادي الجديد، ويبدأ من وادى توشكى جـــنوبا مـــارا بواحـــات الخارجـــة والداخلة والفرافرة والبحرية ، ثم يتصل بمنطقة سيـــوة شمالا. ويشـــار إلـــى هـــذا المحور عادة "بالحزام الأخضـــر العربي" Western Green Belt ، وهو محور تعديني وتنمية زراعية وصناعية .

٦– المحـــور الســـاحلي الشـــمالي الـــذي يمتد بين السلوم وشمال الدلتا، ويختص أساسا بالتنمية السياحية والزراعية .

٧ – مـــنطقة بحـــيرة الســـد العالـــي ولهـــا إمكاناتها الكبيرة، وتختص بالتنمية السياحية والزراعية وصيد الأسماك.

ومـــن الملاحـــظ أن أغلـــب هذه المحاور التنموية تمتد طوليا بين الجنوب والشمال في نفس اتجاه المحور المـــأهول الحالـــي والـــذي يتمثل في الوادي والدلتا. أي أن شرائح التنمية في مصر القديمة منها والجديدة هي في مجملها شرائح رأسية تسير متوازية ومتتالية من شمال البلاد إلى جنوبها .

أمـــا محـــاور الانتشـــار العمرانـــي العرضـــية أو المحـــاور الحاملـــة للمـــرافـــق الرئيـــسية (Corridor of Urban Expansions) فـــي جـــنوب مصر فتتبع الأودية الجافة في الصحراء الشرقية ، وتســـير فـــي الاتجـــاه العرضي متعامدة تقريبا مع محاور التنمية الطولية ، وتربطها بالوادي بشبكة طرق رئيسية وتمدها بالمرافق وعلى الأخص المياه والطاقة الكهربائية . وهذه المحاور هي :

١ – محور الكريمات – الزعفرانة .

٢ – محور الشيخ فضل (المنيا) – رأس غارب .

٣ – محور أسيوط – الغردقة

٤ – محور قنا – سفاجة

٥ – محور قفط – القصير

٦ – محور ادفو – مرسى علم

٧ – محور كوم أمبو – رأس بناس

٨ – محور أسوان – بير شلاتين ويمتد جنوبا إلى حلايب

أما المحاور العرضية Corridors of Urban Expansions في شمال مصر والتي تربط الحيز الحالي بمناطق التنمية الجديدة وتمدها أيضا بالمياه والطاقة، فهي :

١ – المحور الساحلي الشمالي الذي يربط السواحل الشمالية للصحراء الغربية والدلتا وشبه جزيرة سيناء.

٢ – المحور الأوسط ويمتد من جنوب منخفض القطارة ووادي النطرون إلى مديرية التحرير ووسط الدلتا وصحراء شرق الدلتا بمحاذاة ترعة الإسماعيلية مارا بمدينة الإسماعيلية، وينتهي بمحور وسط سيناء.

٣ – المحور الجنوبي ويمر بمدينة ٦ أكتوبر والجيزة والسويس ويتصل بمحور جنوب سيناء.

وتمثل هذه المحاور العرضية شرايين المواصلات الرئيسية التي يمكنها نقل المرافق والسكان والخامات والمنتجات إلى محاور التنمية الطولية المتوازية .

***

تشير الدراسات الأولية إلى أن المسطح الذي يمكن تنميته وتعميره يتراوح بين ٢٥% و٣٥% من المسطح المصري الكلي، ويمكن الوصول من الوضع الحالي بمحدداته وقصوره إلى الوضع المستهدف من خلال مراحل متدرجة متناسقة ، ويجري الإعداد لها باشتراك جميع قطاعات الدولة، وهذه المراحل هي :

١ – مرحلة الخروج المباشر إلى الأراضي الصحراوية الملاصقة للوادي الأخضر والدلتا والتي تحوي إمكانات واعدة، مثل صحراء الصالحية شرق الدلتا وشمال وجنوب التحرير غرب الدلتا ، ومنها بدايات الأودية الجافة في مصر العليا . وقد بدأ هذا الاتجاه حاليا بإنشاء مدن العاشر من رمضان والعبور والصالحية شرق الدلتا ومدن العامرية والنوبارية والسادات غرب

الدلتا، ومدن بني سويف الجديدة والمنيا الجديدة وأسيوط الجديدة وسوهاج الجديدة وأسوان الجديدة بمصر العليا.

٢ – مرحلة تنمية أقطاب النمو Poles of Growth ذات الإمكانات التي يمكن استغلالها بسهولة نسبيا والتي تقع على المحاور الطولية والعرضية ، وهي على سبيل المثال : بعض مناطق الساحل الشمالي ووادي العريش والصحراء الواقعة بين الفيوم وبني سويف ومنطقة السد العالي وبعض مناطق ساحل البحر الأحمر ومنطقة الوادي الجديد ومنطقة توشكى.

٣ – مرحلة تنفيذ هياكل البنية الأساسية للمحاور العرضية .

٤ – مرحلة التنمية الشاملة وإعطاء الأقاليم فاعليتها الاقتصادية في إدارة التنمية، كل وفقا لإمكاناته وموارده الطبيعية والبشرية .

ومن الأهمية بمكان ضرورة تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة للإنتقال إلى المجتمعات الجديدة ودراسة عوامل الجذب السكاني إليها مثل منح مميزات كبيرة لساكنيها لا تتوفر لسكان الحيـــز الحالي. ويبدو أن الأسر المكونة حديثا سوف تمثل الجزء الأكبر من الشرائح التي يمكنها أن تترك الحيز القديم وتنتقل إلى الحيز الجديد ذلك لأنها أكثر الشرائح تطلعا للمستقبل وأكثرها ديناميكية وأقلها ارتباطا بالحيز القديم . كما أنه يمكن تشجيع المجندين بعد انتهاء فترة تجنيدهم على الاستقرار في المجتمعات الجديدة . ولعل هذه الوسيلة هي أقل الوسائل تكلفة وأكبرها عائدا ذلك لأن التجنيد يشمل جميع شباب البلاد وهم في بأكورة حياتهم العملية ويمكن أثناء فترة تجنيدهم تأهيلهم مهنيا وحرفيا ليكونوا أكثر استعدادا للعمل في مناطق التنمية الجديدة.

***

من العرض السابق يتضح أن المسطح المصري ينقسم طوليا من الشمال إلى الجنوب إلى محاور تنموية متوازية ومتتالية، ويقع في وسطها المحور الحالي المأهول، كما ينقسم المسطح عرضيا من الشرق إلى الغرب إلى شرايين رئيسية شبه متوازية ومتعامدة مع محاور التنمية الطولية . وتقوم هذه الشرايين بنقل الطاقة والمرافق والمواد الخام والمنتجات الزراعية والصناعية بين محاور التنمية، كما تساعد على الانتشار السكاني من الحيز المأهول حاليا في الوادي والدلتا إلى مناطق التنمية الجديدة .

لذلك يجب أن يأخذ تقسيم المسطح المصري إلى أقاليم في اعتباره التقسيم العرضي، بحيث يشتمل الإقليم الواحد على قطاعات Segments من محاور تنمية مختلفة صناعية وزراعية وتعدينية وسياحية وغيرها، وبذا يتكامل الإقليم فيما بينه من عناصر التنمية بأنواعها المختلفـــة . ومثل هذا التنوع يساعد على زيادة معدل التنمية وعلى وجه الخصوص التنمية الاقتصادية، كما أن هذا التقسيم الأفقي يتيح

لكثير من الأقاليم – خصوصا أقاليم الصعيد – منافذ على البحر الأحمر بجانب منافذ أقاليم الشمال على البحر المتوسط.

كما أن هذا التقسيم الإقليمي يشمل كل من الحيز الحالي والحيز الجديد وذلك حتى يمكن دمج الحيزين في وحدة اجتماعية واقتصادية متكاملة .

وبناء على ما سبق، فمن المقترح أن تصبح أقاليم مصر كالآتي:

١ – **إقليم القاهرة** : ويضم محافظات القاهرة والفليوبية والجيزة.

٢ – **إقليم وسط الدلتا** : ويضم محافظات دمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية.

٣ – **إقليم شرق الدلتا** : ويضم محافظات الشرقية والدقهلية والقليوبية.

٤ – **إقليم غرب الدلتا**: ويضم محافظات البحيرة والإسكندرية ومطروح.

٥ – **إقليم شمال الصعيد** : ويضم محافظات بني سويف والمنيا والفيوم وجزء من البحر الأحمر.

٦ – **إقليم أسيوط** : ويضم محافظات أسيوط وسوهاج والوادي الجديد وجزءا من البحر الأحمر.

٧ – **إقليم جنوب الصعيد** : ويضم محافظات قنا وأسوان وجنوب البحر الأحمر وجنوب الصحراء الغربية.

٨ – **إقليم سيناء** : ويضم محافظتي سيناء الشمالية والجنوبية ومحافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس .

ومن المقترح أن تكون عواصم الأقاليم في مدن جديدة وليست في عواصم المحافظات، فذلك يساعد كثيرا على نمو هذه المدن ومنع التكدس في عواصم المحافظات، كما أنه قد لا يكون من الأوفق إداريا وضع جهازين رئيسيين "جهاز إدارة الإقليم وجهاز إدارة المحافظة" في مدينة واحدة .